

مقترح نيابي لتأسيس صندوق لدعم المحامي البحريني

كتبت: ياسمين العقييدات

تقدم النائب حمد الدوي بمقترح برغبة يهدف إلى دعم وتمكين المحامين البحرينيين من خلال إنشاء برنامج وطني شامل يتضمن التأمين المهني والصحي، والدعم المالي والمهني، لا سيما للخريجين الجدد في كليات القانون. وأشار الدوي إلى أن مهنة المحاماة في البحرين تشهد تزايداً ملحوظاً في أعداد المنتسبين، خاصة من الخريجين الجدد الذين يواجهون تحديات فعلية في دخول سوق العمل، وافتتاح

مكاتبهم الخاصة، أو الحصول على وظائف قانونية في القطاعين العام والخاص. كما لفت إلى أن الكثير منهم لا يتمتع بأي نوع من التأمين المهني أو الصحي، رغم حساسية وطبيعة عملهم القانونية.

ويتضمن المقترح عدة محاور رئيسية، أبرزها تأسيس صندوق دعم المحامي البحريني بالتعاون بين وزارة العدل والشؤون الإسلامية وصندوق العمل تمكين، وتقديم دعم مالي للمحامين الجدد خلال سنواتهم الأولى، سواء عبر منح أو قروض ميسرة،



○ حمد الدوي.

بالإضافة إلى توفير دورات تطوير مهني معتمدة، ودعم تأسيس المكاتب القانونية الصغيرة.

كما يدعو المقترح إلى توفير تأمين صحي ومهني للمحامين المسجلين رسمياً من خلال اشتراك رمزي مدموم من الدولة، يغطي الحوادث المهنية والمسؤولية القانونية، إلى جانب إلزام الجهات الحكومية والمؤسسات الكبرى بتخصيص نسبة من قضاياها محاماة بحرينية صغيرة بهدف دعمها مادياً ومهنياً. ويتضمن المقترح كذلك توسيع فرص العمل القانونية من خلال إنشاء منصات إلكترونية تجمع بين المحامين والجهات طالبة

للخدمة القانونية، وتسهيل الوصول إلى الفرص، إضافة إلى دراسة تعديل بعض الاشتراطات القانونية التي قد تعيق عمل المحامين الجدد، مثل مدة التدريب أو رسوم فتح المكاتب. وأكد الدوي أن هذا المقترح يهدف إلى تمكين الشباب البحريني من ممارسة مهنة المحاماة بكرامة واستقلالية، والحد من البطالة بين خريجي كليات القانون، ورفع جودة الخدمات القانونية من خلال التأهيل والدعم، فضلاً عن تعزيز العدالة الاجتماعية عبر مهنة قانونية قوية ومستقرة.

اللقاء الثالث

اللقاءات .. فرص سانحة للمجتمع

محمد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

وكافة اللقاءات الكريمة - الحالية والقادمة - يكون الشأن الوطني في مقدمتها.. والمطالب المجتمعية والخدماتية والتنمية محوراً رئيسياً فيها.. وتطوير المرافق والمحافظة عليها من أولوياتها.. وحماية الناشئة والشباب من صميمها.. ومعالجة كافة التحديات والهموم اليومية في طبيعتها.

ثثق تمام الثقة، أن حرص معالي وزير الداخلية يتواصل حتى بعد اللقاءات، وبشكل مباشر، لرفع كافة الأمور، ومتابعة تنفيذ المطالب، والأخذ بالملاحظات، وتحقيق المقترحات، التي تهدف لصالح الوطن والمواطنين والأسرة البحرينية.

كل ما نتمناه ونرجوه أن تواصل المحافظات دعم وتعزيز نجاح الزيارات الكريمة، من خلال بيان ما تم تفنيده، وعرض جدول زمني لما سيتم تحقيقه، وترسيخ مبدأ «الشراكة المجتمعية»، لجعل تلبية المطالب «العامة»، التي تخدم كل الأهالي، وتعالج الكثير من الملاحظات التي تشر يومياً في وسائل الإعلام.

الزيارات الكريمة فرصة وطنية سانحة لإيصال صوت المواطن وتلبية احتياجاته ومطالبه.. وبارك الله في جهود كل من نذر نفسه لخدمة الوطن الغالي.

آخر السطر: جميع المحطات التابعة لشركة بابكو تسمح بالدفع بأي طريقة، فيما بعض المحطات «الخاصة»، تفرض على أصحاب المركبات «الدفع النقدي»، مما يثير العديد من المشاكل ويسبب الإحراج..!! نرجو من الجهات المعنية إلزام المحطات «الخاصة»، بتوفير كافة طرق الدفع لتسهيل على الناس.. وأيت بعض السواق من يضطر إلى الذهاب إلى الصراف الآلي والبنك ويسحب مبلغاً من المال، ثم يعود لمحطة يدفع نقداً.. في بلد يعتز ويفتخر بالتحول الرقمي والإلكتروني والتسهيلات على الناس وتوفير كافة الخيارات.

أول السطر: اليوم الجمعة.. آخر موعد لتقديم طلبات الحج.. استعداد مبكر وموفق لتنظيم موسم حج ناجح.. وإعلان منع الحج المجاني، والمسابقات الترويجية، والضوابط الجديدة، قرارات موقفة.. تضمن المصداقية والشفافية، والعدالة والتنافسية للجميع.. ولصالح الحاج البحريني.

اللقاءات.. فرص سانحة للمجتمع: النزول إلى الميدان وتواصل المسؤولين مع المواطنين، والاستماع لمقترحاتهم وملاحظاتهم.. نهج راسخ وسياسة حكيمه.. من ثوابت المجتمع البحريني الأصيل.. وتسمح بإيصال صوت المواطن مباشرة.. تماماً كما تسهم في توجيه الرسائل الرسمية وتحقيقتها عن اقتناع وتفهم من الناس، لأنهم يشعرون لحظتها أن الباب المفتوح يواكب قلب وعقل مفتوح يؤمن بالشراكة المجتمعية، كما يحرص على تعزيز الثوابت الوطنية.

نلاحظ في هذه الأيام.. كما هي في سائر الأيام.. وانطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، قيام الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، بزيارة المحافظات والمدن واللقاء مع الأهالي والمواطنين.

لقاءات كريمة.. مفتوحة ومباشرة.. بعيدة عن الصور الرسمية، وتعرض العلاقة المجتمعية المتميزة.. وتبرز من خلالها قرب المسؤولين من المواطنين، واعتزاز الجميع بالمحافظة على العادات والتقاليد البحرينية الأصيلة، وتفاعلهم الإيجابي مع كافة مبادرات تعزيز الانتماء الوطني.

التأمين الاجتماعي تحذر من الرسائل الاحتيالية

كتبت: نوال عباس

أهابت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بجميع المشتركين توكي الحيطه والحذر من الرسائل الاحتيالية التي تطلب تحديث أو تقديم معلومات شخصية عبر روابط إلكترونية.

وأكدت الهيئة في منشور على حسابها على منصة الانستغرام أمس أنها لا تطلب من المشتركين مشاركة بياناتهم الشخصية عبر الروابط أو الرسائل، وفي حال تسلّم أي من هذه الرسائل يرجى تجاهلها فوراً، والإبلاغ عنها من خلال مركز الاتصالات والخدمات على الرقم: ١٧٠٠٠٧٠٧.

اليوم رفع الحظر عن الروبيان

كتبت: نوال عباس

يبدأ اليوم الجمعة ١ أغسطس ٢٠٢٥ رفع حظر صيد الروبيان، وذلك بعد انتهاء فترة الحظر التي بدأت مطلع فبراير الماضي، عن صيد أو تداول أو بيع الروبيان بين المياه الإقليمية لمملكة البحرين مدة ٦ أشهر، ويهدف الحظر إلى الحفاظ على المخزون السمكي وحماية الثروة البحرية في المملكة، بما يتماشى مع جهود المملكة لتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع.

وأشاد المجلس الأعلى للبيئة بالتزام الصيادين خلال فترة الحظر، مشدداً على أهمية مواصلة التعاون مع الجهات الرقابية لتحقيق الأهداف المرجوة في حماية البيئة البحرية، وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الثروة البحرية وتعزيز استدامتها.

تناولت موضوعات محورية في زيادة الأعمال القانونية والابتكار التشريعي على مستوى المنطقة. ومن المنتظر أن يشارك في هذا الحدث نخبة من الخبراء القانونيين والاقتصاديين، بالإضافة إلى مختصين في التكنولوجيا والعملاء المشرفة وتقنيات البلوك تشين، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات دولية معنية بصياغة الأطر التشريعية الحديثة. ويهدف المؤتمر لمناقشة أحدث التطورات في سوق العملات الرقمية، مع استعراض

البحرين تحضن مؤتمر «العملات الرقمية بين آفاق المستقبل وتحديات القانون»



المركز الدولي الخليجي
Gulf International Center

الفرص والتحديات التي تواجه المشرعين وصناع القرار، بهدف الوصول إلى توصيات عملية تسهم في تطوير تشريعات مرنة وأمنة تواكب الابتكار وتحفظ حقوق المستخدمين والمستثمرين. كما يسعى المؤتمر إلى توفير منصة دولية للحوار وتبادل الخبرات، وصياغة رؤى مستقبلية تسهم في بناء بيئة قانونية داعمة للاستثمار، وتعزيز من قدرة القطاع القانوني على حماية الاقتصاد الرقمي وضمان نزاهة التعاملات الإلكترونية.

يعتزم المركز الدولي الخليجي، الحليف الدولي لرواد الأعمال القانونية، الذي يتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، تنظيم النسخة الثامنة من المؤتمر الدولي لرواد الأعمال القانونية، تحت شعار: «العملات الرقمية بين آفاق المستقبل وتحديات القانون»، وذلك يوم السبت ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥ بفندق الريفينسي إيتروكوتيننتال - مملكة البحرين. وتأتي هذه النسخة امتداداً لسلسلة من النجاحات التي حققتها النسخ السابقة، والتي

تتناولت موضوعات محورية في زيادة الأعمال القانونية والابتكار التشريعي على مستوى المنطقة. ومن المنتظر أن يشارك في هذا الحدث نخبة من الخبراء القانونيين والاقتصاديين، بالإضافة إلى مختصين في التكنولوجيا والعملاء المشرفة وتقنيات البلوك تشين، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات دولية معنية بصياغة الأطر التشريعية الحديثة. ويهدف المؤتمر لمناقشة أحدث التطورات في سوق العملات الرقمية، مع استعراض

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



أخبار الخارج

بناءً على استئناف النيابة العامة ..

الحبس ٣ سنوات بدلا من ٧ أشهر لمتسبب في وفاة شخصين في حادث بحري

وفي طريق عودتهم بذلك القارب الذي كان يقوده المتهم تحت تأثير المخدر ومن دون انتباه وبسرعة زائدة، لم يلتزم بالقواعد الدولية لمنع التصادم في البحار، ما أدى إلى اصطدام قاربه بالقارب الذي كان يستقله المجني عليهما وقد أسفر ذلك عن إصابتهما التي أدت لوفاتهما وقضت محكمة أول درجة بمعاقبته بالحبس سبعة أشهر.

فطلعت النيابة العامة على ذلك الحكم بالاستئناف لتشديد العقوبة لعدم تناسبها مع ما ارتكبه المتهم من أفعال وعدم المبالاة بأرواح البشر وقيادته للقارب بسرعة وهو تحت تأثير المخدر. وتاريخ قضت المحكمة الكبرى بقبول استئناف النيابة العامة وأصدرت حكماً بالسلف البيان.

صرّحت رئيس نيابة الاستئناف بأن المحكمة الكبرى الجنائية بصفتها الاستئنافية قضت بجلستها التي انعقدت أمس بقبول استئناف النيابة العامة وتشديد العقوبة الصادرة ضد المتهم بحبس ثلاث سنوات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى قيام المتهم -برفقة آخرين أجنيبيين سبق إدانتها بالحبس والإبعاد النهائي عن البلاد- بالخروج في رحلة صيد بحرية في القارب المملوك للمتهم الذي لم يتم تزويده بأدوات السلامة البحرية وقيامه بإغلاق الأنوار الملاحية للقارب وإغلاق جهاز التعرف الخاص بقاربه حتى يتمكن من ممارسة الصيد المخالف للقانون بأريحية تامة وليتوارى عن أنظار شرطة خفر السواحل.

السجن ١٠ سنوات ينهي علاقة عاطفية كادت تتحول إلى جريمة قتل

وتوجه معها إلى منزلها لتناول الغداء بناء على دعوتها وكان يحاول أن تعدل عن قرارها، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، مشيراً أن فوجئ بالقبض عليه رغم أنه لم يرتكب الجريمة بحسب ادعائه.

حيث أسندت إليه النيابة العامة أنه في ٩ يناير ٢٠٢٥ شرع في قتل المجني عليها عمداً بأن قام بالاعتداء عليها بمطرقة قاصداً ازهاق روحها وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو فرارها منه حيث أفضى الاعتداء إلى خلع عاهة مستديمة تقدر بنسبة ٥٪ من دون أن يقصد إحداثها.

قام بسحبها إلى غرفة النوم وأنهاول عليها بالضرب حتى خارت فواما فظن أنها فارتت الحياة وشرع في تنظيف الدماء التي غطت الغرفة، وفي تلك الأثناء سمعت صوت صديقها الذي كانت بانتظاره فسارتت بالتهنؤ مسرعة إلى الخارج لطلب المساعدة. وأكدت التحريات صحة الواقعة وتم القبض على المتهم حيث أنكرفي تحقيقات النيابة مدعياً أنه في البحرين منذ عدة سنوات وتعرف على المجني عليها وارتبط بها عاطفياً إلا أنها مؤخراً طلبت إنهاء العلاقة والبقاء كأصدقاء ولم يغضب

أيدت محكمة الاستئناف عقوبة السجن ١٠ سنوات لشاب افريقي شرع في قتل صديقته ضرباً بمطرقة، بعد أن طلبت منه البقاء كأصدقاء وإنهاء علاقتهما العاطفية، حيث حاول مرارا التودد إليها وطلب الزواج منها إلا أنها صممت على الرفض فحاول قتلها ضرباً بالمطرقة. وقالت المجني عليها إنها يوم الواقعة طلبت من أحد الأصدقاء الحضور لمساعدتها في تغيير سندر الغان، وما أن سمعت طرق الباب فتحت طناً منها أن من تنتظره وصل إلا أنها فوجئت بحضور المتهم وخولته مسرعا حاملا مطرقة حيث



البرنامج التدريبي الخاص بالحماية الجنائية للثروة والبيئة البحرية يواصل عقد محاضراته

القوانين المتعلقة بالثروة والبيئة البحرية ونطاق التكامل بين النيابة العامة والجهات الضبطية، ونقاط التقاطع والأدوار في الاختصاصات وجهود توحيدها، وأليات الربط الإلكتروني وتبادل البيانات بين الجهات المعنية، وتحديات التنسيق الميداني وسبل تجاوزها، هذا وتتواصل فعاليات البرنامج خلال الفترة المقبلة بمحاضرة تتناول الالتزامات القانونية والبيئية للبحارة والصيادين.

في شهر أبريل من العام الحالي بحضور النائب العام الدكتور علي بن فضل اليعقوبين، وبمشاركة عدد من القضاة وأعضاء النيابة العامة ورؤساء الجهات والأجهزة الأمنية والتنفيذية المختصة بمكافحة الجرائم الماسة بالبيئة البحرية. وقد قدم وكيل النيابة حسن الحداد محاضرة نظرية تفاعلية تناول فيها أدوات الجهات المختصة في إنفاذ

عُقدت هذا الأسبوع محاضرة تفاعلية حول التكامل المؤسسي وتوزيع الأدوار في إنفاذ تشريعات الثروة والبيئة البحرية، ضمن البرنامج التدريبي المتعلق بالحماية الجنائية للثروة والبيئة البحرية، والذي تنظمه النيابة العامة بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة، ووزارة الداخلية، ومعهد الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والذي أطلق

القبض على متهمين بتهريب ١٤ كجم مواد مخدرة تقدر بأكثر من ٢٤٠٠٠ دينار



أنه تم تحزير المضبوطات والتحفظ عليها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة الوقائع للنيابة العامة. وأكدت شعبة الإعلام الجنائي بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، على مواصلة تفعيل الشراكة المجتمعية مع كافة المؤسسات والجهات في مجال تقديم المحاضرات وعقد المعارض للتوعية والتثقيف في مجال مكافحة المخدرات، منوهة إلى ضرورة التواصل والتعاون مع الجهات الأمنية والمختصة من خلال الإبلاغ عن أية معلومات متعلقة بأنشطة ذات صلة بتهريب أو ترويج المخدرات عبر الخط الساخن (٩٩٦) أو عبر البريد الإلكتروني interior_email@996.gov.bh على مدار الساعة، مع ضمان السرية التامة للمعلومات.

في إطار الجهود الأمنية التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية لحماية المجتمع من أفة المخدرات وتطبيقاً للقانون، تمكنت الإدارة بالتعاون مع شؤون الجمارك في وقائع مختلفة، من القبض على عدد من الأشخاص يحملون جنسيات مختلفة تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٩ عاماً، لمحاولتهم تهريب وحيازة كميات من المواد المخدرة تزن حوالي ١٤ كيلو جراماً، فيما تقدر قيمتها بأكثر من ٢٤٠٠٠ دينار. وأوضحت الإدارة أنه فور ورود معلومات عن الوقائع، تم إجراء عمليات البحث والتحرري والتي أسفرت عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهم وبحوزتهم المواد المخدرة، مشيرة إلى